Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من صله المصدر لا يتقدم عليه، لأن المصدر مقدر بأن والفعل، فما يعمل فيه هـ صلة «أن» فلا يتقدم، ولذلك خَرّجوا قول الشاعر:

وبعضُ الحلمِ عند الجهلِ للذلةِ إذعانُ

بأن اللام ليست متعلقة بالمصدر المذكور، بل بمحذوف، والتقدير: إذ للذلة إذعان. وقد عقب السهيلى على أصلهم هذا بقوله: «فمن أطلق القو هذا الأصل، ولم يخصص مصدرا من مصدر، فقد أخطأ المفَصِل، وتـ تَضَلّل(١)» .. واستشهد على أصله هو بقوله تعالى: (أكان للناس عجبا)و «معناه أكان عجبا للناس أن أوحينا، ولابد للام ههنا أن تعلق بعجب، ليست فى موضع صفة ولا موضع حال لعدم العامل فيها (١)». كما استشهد تعالى ﴿لايبغون عنها حولا﴾ ﴿ولم يجدوا عنها مصرفا﴾ ﴿لوليت منهم فر ولذلك أجاز أن يقال: «لى فيك رغبة، ومالى عنك مُعَوَّل»، وأن يقال: «اللـ اجعل لى من أمرنا فرجاً ومخرجا».

أما السر فى تحديده للمصدر بأن يكون نكرة فيبيِّنُه فى قوله «المصدر ا لايتقدر بأن والفعل، لأنك إن قدرته بأن والفعل، بقى الفعل بلا فاعل، وه مضافا إلى مابعده فالمضاف إليه فاعل فى المعنى أو مفعول، فلذلك يصير الم مقدرا بأن والفعل (١)».

واذا راعينا توجيهه فقد كان عليه أن يلحق المصدر المعرف بأل بالمصدر المنـ أنه لايتقدر بأن والفعل، حيث لايذكر الفاعل معه ولا المفعول.

والحق أن مذهب السهيلى قوى بعيد عن التكلف، وقد جاء الرضى فـ القول فى تقدم الظرف والمجرور، ولم يخصص مصدرا من مصدر، يقول: «و أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أوشبهه، نحو قولك، «اللهم ار

(١) الروض الانف ١/١٢٦